نبيل بركاتي:
جريمة متقنة واخراج هزيل

أحالت هيئة الحقيقة والكرامة الملف يوم 19 أفريل 2018، وإنعقدت الجلسة الأولى في قضية نبيل بركاتي أمام الدائرة الجنائية المختصة بالمحكمة الإبتدائية بالكاف يوم 4 جويلية 2018، وتتنزّل هذه القضية في سياق الإعتقالات التي قامت بها قوات الأمن التونسي في فترة الثمانيات والتي ضرب فيها عرض الحائط بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

إتسمت فترة الثمانيات في تونس باستفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على تعكّر المناخ السياسي والتنافس داخل أجنحة السلطة على خلافة الرئيس الحبيب بورقيبة آنذاك. وبالإضافة إلى الصراع الداخلي، احتد كذلك الصراع السياسي وتعززت مكانة المعارضة في المشهد العام التونسي مما دفع بالنظام إلى رفع وتيرة الممارسات الوحشية من تعذيب وقتل وغيرها من الجرائم التي ترتقي لوصفها بجرائم ضد الإنسانية.

ومن هنا نغوص أكثر في قضية الحال، حيث بعد أن قام نشطاء حزب العمال الشيوعي بتوزيع مناشير عنوانها "الصراع بين الدستوريين والإخوان لا مصلحة للشعب فيه" قام النظام بحملة أمنية واسعة لإعتقال أعضاء الحزب. وتم يوم 28 أفريل 1987 إعتقال الشادلي الجويني الذي إعترف تحت التعذيب بأن نبيل بركاتي هو من أمر بتفريق المناشير، ليتم في نفس اليوم إعتقال نبيل بركاتي من طرف أعوان مركز الأمن بقعفور. وتجب الإشارة أن إعتقال الضحية لم يكن قانونيا، إذ لم يتم إعلام وكيل الجمهورية بذلك، ولم يتم إدراج إسمه بدفتر الموقوفين بين 28 أفريل و08 ماي 1987.

من هو نبيل بركاتي؟

ولد نبيل بركاتي بمدينة قعفور من ولاية سليانة في 30 ماي 1961، وتحصل سنة 1983 على شهادة الهندسة المدنية من المدرسة الوطنية للمهندسين، ليباشر بعد ذلك عمله كمدرّس في التعليم الابتدائي. كما كان من بين مؤسسي حزب العمال الشيوعي وناشطا صلبه، وشارك في العديد من التحركات الاجتماعية التي شهدتها البلاد التونسية في فترة الثمانيات لعل من أهمها إنتفاضة الخبز في جانفي 1984 والتي إعتقل على إثرها لمدّة أسبوع.

قضية الشهر: نبيل بركاتي

اقتلعوا أضافره وأسنانه قبل قتله

وتعرض بركاتي خلال فترة الإيقاف لتعذيب وحشي، حيث صرّح شقيقه السيد رضا بركاتي أن أعوان الأمن اقتلعوا أضافره وأسنانه بواسطة مفكّ، وأنه تم تعليقه في وضعية الدجاجة "روتي". وأكد أحد الأشخاص من المنسوب اليهم الإنتهاك أمام المحكمة المتعهدة بالقضية بالكاف في 18 أكتوبر 2018 أنه تم تعذيبه كذلك بواسطة الأسلاك الكهربائية.

وقع العثور على جثّة الفقيد نبيل بركاتي يوم 9 ماي 1987 ملقاة على الأرض بجانب مسرب لمياه الصرف الصحي على بعد 300 متر من مركز الأمن بقعفور أين تمّ تعذيبه، حيث كانت جثته عارية تماما وبرأسه رصاصة. كما تم العثور على مسدس تابع لأحد الأعوان بجانب جثة الضحية للإيهام بأنه فرّ ثم إنتحر.

تضارب في شهادات المنسوب اليهم الانتهاك

وفي أحد الجلسات أمام الدائرة المتعهدة بالقضية بمحكمة الكاف أكد صاحب المسدس (المنسوب له الإنتهاك) الذي كان بجانب الجثة أنه وقت حدوث الواقعة كان في عطلة.

كما أفاد أنه ترك مسدسه لرئيس مركز الأمن بقعفور (المتهم الرئيسي في القضية) وأن جميع الأعوان خلال الإجازة يتركون أسلحتهم وذخيرتهم على ذمة رئيس مركز الأمن. لكن هذه الرواية تتنافى مع ما ذكره المتهم عندما تم سماعه سنة 1989 حين أكد أنه ترك مسدسه في المكان المخصص لحفظ الذخيرة وأمتعة الأعوان. وتم بعد ذلك إعفائه من مهامه في ديسمبر 1989 بسبب الإهمال وإرتكاب خطأ مهني

الطبيب الشرعي يستبعد فرضيّة الانتحار

وأفاد الطبيب الذي قام بفحص الجثة في تقرير الطب الشرعي بتاريخ 11 ماي 1987 وجود أثار تعذيب وإستبعد فرضية الإنتحار. كما أكد العون (متهم) المكلف بإعداد التقرير الفنّي الخاص بالموت المستراب للضحية أنه أصر على إجراء الفحوصات الازمة لكي يتوصل في النهاية للإقرار أيضا أن الفقيد تمت تصفيته ولم ينتحر، حيث أنه لم يجد اي بصمات على المسدس الملقى بجانب الضحية وذلك لزوالها بمفعول المياه التي كان ملقى بجانبها. كما قام العون ذاته بقص شعر الضحية مما جعل من المستحيل تحديد مسار الرصاصة في رأسه ومكان تصويبها. وأضاف المتهم (عون الشرطة الفنية) أنه تلقى ضغوطات عديدة من طرف مدير منطقة الأمن بسليانة آنذاك لفسخ بعض الصور وتغيير محتوى تقريره قبل تقديمه لحاكم التحقيق ولكنه رفض.

قضية الشهر: نبيل بركاتي

بقيت إلى يومنا هذا قضية نبيل بركاتي جامدة، حيث يتواصل على غرار بقية القضايا الأخرى عدم مثول المنسوب لهم الإنتهاك أمام المحكمة. كما يتواصل حرمان عائلة الفقيد من حقيقة ما حصل لإبنهم الذي كان ذنبه الوحيد إختلاف توجهاته السياسية عن النظام آنذاك.

تجدر الإشارة أنه في إحدى الجلسات حضر أحد المنسوب لهم الإنتهاك إلا أن المحامي الذي ينوبه في القضية تغيّب، فأصر شقيق الضحية رضا بركاتي على عدم سماعه دون لسان الدفاع مشددا على ضرورة إحترام مبادئ المحاكمة العادلة التي يجب أن يتمتع بها أي متهم مهما كان جرمه، كما أكد في العديد من الجلسات أن العائلة لا تريد التشفي أو التنكيل بالمتهمين وأنها ضد حكم الإعدام في حقهم وفي المطلق. إلا أن غايتهم الأولى والأخيرة معرفة الحقيقة والإعتذار وتخليد ذاكرة الفقيد، شهيد الحرية.